اقتصاد

تصدّع جمعية مصارف لبنان

بيروت ـ **العربي الجديد**

في سابقة لم يشهدها القطاع المصرفي اللبناني منذ انتهاء الحرب الأهلية، أعلن «بنك الموارد»، الجمعة، تعليق عضويته في «جمعية مصارف لبنان»، داعيا في بيان بقية البنوك إلى أن تحذو حذوه لتوصيل رسالة إلى قيادة الجمعية. وجاء ذلك على خلفية انتقاد الجمعية مشروع اتفاق مع صندوق النقد الدولي مع لبنان، في رسالة لم يكن على علم بها العديد من البنوك الأعضاء، وسط انتقادات من مصارف بينها الموارد وعودة.

وجاء موقف «بنك الموارد» بعد يومين من بيان أصدرته جمعية المصارف، وصفت فيه شروط اتفاق صندوق النقد الدولي مع لبنان بأنها «غير قانونية» و«غير دستورية». وقالت الجمعية في البيان إنها لا تعارض بالمطلق الاتفاق بين الدولة وصندوق النقد الدولي، خاصة أنها تعتبر أن هذا الاتفاق هو أحد أهم أبواب الحل للخروج من الأزمة الحالية. لكن الجمعية استدركت في بيانها بالقول «إلا أن الجمعية تشدد في الوقت عينه على أن أي حل يجب أن يوفق ما بين تراتبية المسؤوليات ونسبة تحمل الخسائر، فلا يتم تحميل القطاع المصرفي والمودعين كافة الخسائر التي تسبب بها القطاع العام». كما قالت الجمعية إن «الجهود يجب أن تتضافر للبحث في الحلول المتوفرة حالياً لردم الفجوة المالية، عبر المحافظة على الودائع وليس شطبها».

وانتقد بيان «بنك الموارد» «المراسلات الموجهة إلى صندوق النقد الدولي، وأحدثها الرسالة المؤرَّخة في 21 يونيو/ حزيران 2022 والمرسلة من قبل مستشارة الجمعية، شركة ديسيجن باوندريز Decision Boundaries، إلى إرنستو راميريز ريغو، رئيس بعثة الصندوق في لبنان، من دون العودة إلى أعضاء الجمعية لإطلاعهم عليها ومناقشة محتوياتها معهم والاستماع إلى آرائهم ومواقفهم بشأن الحلول والخطوات وخطة العمل المقتَرحة، فضلاً عن عدم إبلاغ أعضاء الجمعية بتعيين الشركة المذكورة أعلاه مستشاراً للجمعية، كما وبالشروط التي ترعى هذا التعيين. والمدهش في هذا الموضوع هو أن معظم المصارف تلقت الخبر من خلال وسائل الإعلام وعبر منصات التواصل الاجتماعي».

ولفت إلى أنه «تسنّت خلال العامين المنصرمين للجمعية فرصة لمنع تفاقم الأزمة أو على الأقل لاحتوائها، إلا أنها لم تحسن الأداء ولم تتخذ القرارات الصائبة من أجل إيجاد صيغ وحلول لإعادة الودائع إلى مستحقيها، إذ كانت وما زالت في حالة إنكار غير آبهة في الاعتراف بأن المصارف الأعضاء فيها بحاجة إلى أن تكون استباقية في أي قرار يتّخذ، وأن تتحمّل المسؤولية بما يتناسب مع المخاطر التي اتخذها كل مصرف، وهي واضحة في ميزانياتها العمومية، بل ما زالت مواقفها ترمي فقط إلى حماية المصارف وأصحابها، دون حماية الودائع وأصحابها، ودون التأكيد على أفضلية الودائع على رأسمالها».

كانت الحكومة أبرمت في إبريل/ نيسان مسودة صفقة تمويل من صندوق النقد الدولي بقيمة ثلاثة مليارات دولار على مدى أربع سنوات. والاتفاق الكامل مشروط بتنفيذ لبنان سلسلة من الإجراءات، بما في ذلك البدء في إعادة هيكلة مصارفه التي حرمت غالبية المودعين من مدخراتهم بالعملة الصعبة منذ الانهيار المالي في عام 2019.

(سين غالوب/ Getty)

صناعة ألمانيا بخطر

دقت ألمانيا ناقوس الخطر على صناعاتها بسبب نقص إمدادات الغاز الذي بات يهدد قطاعات منها بالإغلاق. وقال وزير الاقتصاد روبرت هابيك لمجلة «دير شبيغل»، الجمعة، إن بلاده ستتجه نحو نقص في احتياجاتها من الغاز إذا استمر انخفاض الإمدادات الروسية على نفس المنوال، مضيفا أنه سيتعين إغلاق بعض الصناعات إذا لم يكن هناك ما يكفي في الشتاء، مشيرا إلى احتمال تقديم مزيد من الإعانة للشركات والأشخاص المتضررين من نقص الغاز، ومحذرا من أنه لن يتسنى امتصاص جميع التداعيات. وقد أطلقت ألمانيا «مرحلة الإنذار» في خطتها الطارئة للغاز الطبيعي، الخميس، ردا على انخفاض الإمدادات الروسية، لكنها لم تسمح للمرافق بنقل تكاليف الطاقة الباهظة للعملاء في أكبر اقتصاد أوروبي.

أخبار

بريطانيا تتهم روسيا باستخدام الغذاء «سلاح حرب»

اتهمت وزيرة الخارجية البريطانية ليز تراس، الجمعة، روسيا باستخدام الغذاء «سلاح حرب» في حربها مع أوكرانيا. ونشرت تراس مقطع فيديو لها من أمام برج «أتاكولي» بالعاصمة التركية أنقرة عبر حسابها على تويتر، تحدثت فيه عن أزمة الحبوب الأوكرانية. وقالت: «ينبغي ألا يستخدم الغذاء سلاحاً أبداً»، واتهمت قوات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بإغلاق الموانئ الأوكرانية، ومنعها تصدير الحبوب الأوكرانية إلى العالم. وأوضحت أن زيارتها إلى أنقرة تأتي ضمن جهود حل أزمة الحبوب.

المغرب يعتمد التأشيرة الإلكترونية

أعلن المغرب اعتماد التأشيرة الإلكترونية لدخول المغرب، من قبل مواطني عدد من البلدان،

ابتداء من 10 يوليو/ تموز المقبل. وقالت وزارة السياحة المغربية، في بيان لها، إن «الإجراء التحفيزي، يندرج ضمن حزمة من المحفزات الرامية لإنعاش القطاع السياحي وازدهار سياحة الأجانب بالمغرب».

تونس تبحث الإصلاحات مع البنك الدولي

استعرضت رئيسة الحكومة التونسية نجلاء بودن مع وفد البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية الإصلاحات في الوظيفة العمومية والمؤسسات الحكومية. جاء ذلك، خلال اجتماع بين بودن ووفد برئاسة نائب رئيس البنك الدولي فريد بالحاج، وألكسندر أروبيو المندوب المقيم للبنك الدولي، ومسؤولين من المؤسسة الأممية، وفق بيان لرئاسة الحكومة التونسية.

الجمارك السويسرية تتعقب ذهباً روسياً

أعلنت سلطات الجمارك السويسرية أنها تتعقب حوالي ثلاثة أطنان من الذهب من أصل روسي دخلت سويسرا من بريطانيا الشهر الماضي لمراقبة انتهاكات محتملة للعقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا في أعقاب حرب الرئيس فلاديمير بوتين على أوكرانيا.

هبوط صادرات «غازبروم» إلى أوروبا

قالت شركة «غازبروم» الروسية المنتجة للغاز إن إمداداتها من الغاز إلى أوروبا عبر أوكرانيا عبر نقطة دخول «سودجا» شوهدت عند 42,1 مليون متر مكعب اليوم الجمعة، نزولاً من 42,6 مليون متر مكعب الخميس. كما قالت «غازبروم» إن أوكرانيا رفضت مرة أخرى طلباً لتزويد الغاز عبر نقطة دخول رئيسية أخرى هي «سوخرانوفكا».

مصر: إعفاء صغار مزارعي القمح من العقوبات

القاهرة ـ **عبدالله عبده**

كشفت مصادر مسؤولة لـ «العربي الجديد» عن وصول تعليمات جديدة من وزارة الزراعة المصرية حول قرار معاقبة مزارعي القمح الذين لم يلتزموا بتوريد حصصهم من القمح لصوامع ومخازن الحكومة. وأوضحت المصادر أن التعليمات الجديدة نصت على استثناء صغار المزارعين الذين يملكون مساحات أقل من فدان من قرار حرمانهم من الحصول على الأسمدة الصيفية المدعمة، حال عدم تسليم حصصهم المقررة، بواقع 12 أردبًا عن كل فدان. ومن جانبه أوضح محمد علي، مسؤول في إحدى الجمعيات التعاونية المركزية «لم نبلّغ رسمياً بقرار منع توريد الأسمدة الصيفية للمزارعين الذين لم يوردوا إنتاجهم من الأقماح بمعدل 12 أردبًا لكل فدان، ولكن كان للقرار أثر على سرعة استجابة المزارعين لتوريد أقماحهم». وأضاف: «لا أعتقد أن هناك نسبة تذكر للمخالفين، بالعكس، غالبية المزارعين وردوا حصصهم كاملة، بل وزادوا عليها، نتيجة حاجتهم الماسة لتوفير سيولة نقدية، وكذلك لخشيتهم من فساد القمح حال تخزينه». وأشار إلى أنه تم تسليم حوالي 75 في المائة من الأسمدة الصيفية للمزارعين، أما النسبة المتبقية فسوف يتم صرفها عقب حصر الأراضي المزروعة، والتي ستأخذ الكثير من الوقت لعدم وجود مشرفين في الجمعيات الزراعية.

وأصدر وزير التموين المصري القرار الوزاري رقم 76 لسنة 2022 باعتبار أن عدم تسليم المزارعين قمحهم للوزارة بمعدل 12 أردبًا عن كل فدان، مخالفة تموينية عقوبتها غرامة تقدر بـ 1770 جنيها عن كل أردب لم يتم تسليمه. وصدر التوجيه الوزاري بتشكيل لجنة في كل إدارة تموينية لحصر المساحات المزروعة بالقمح في المحافظات، وكذلك تحديد المساحات التي تم حصادها ومقارنتها بالكميات الموردة من الأقماح بهذه المساحات حتى تاريخه. وأعلنت وزارة التموين في وقت لاحق عن حوافز جديدة لموردي القمح من المزارعين سيتم صرفها بموجب بيان الوزن، أو بإذن تسليم نخالة معتمد من مديرية التموين والتجارة الداخلية المصرية. وتستهدف الحكومة هذا العام توريد نحو 6 ملايين طن من القمح المحلي بتكلفة إجمالية تبلغ نحو 36 مليار جنيه، بواقع 885 جنيهًا للأردب كأعلى درجة نقاوة، في حين تحتاج لرغيف الخبز المدعم نحو 10,5 ملايين طن.

مال وأعمال

السياحة في العراق

عوامل أمنية وسياسية تؤخر الاستثمارات

يمتلك العراق العديد من المواقع السياحية والتاريخية والأثرية والدينية المنتشرة في جميع محافظاته، وعلى الرغم من ذلك، أهملت الحكومات المتعاقبة بعد الغزو الأميركي للبلاد عام 2003 الدور الحيوي الذي يشكّله قطاع السياحة. ويشكل القطاع السياحي في العراق أحد القطاعات الاقتصادية المهمة التي يعول عليها في تنويع مصادر الدخل القومي وتوفير فرص عمل جديدة، إلا أن الأوضاع الأمنية بعد الغزو، فضلاً عن غياب التخطيط والإدارة الصحيحة لهذا القطاع الحيوي المهم، أصابت القطاع بالشلل.

وقال الباحث في الشأن الاقتصادي العراقي، نبيل جبّار، إن العراق يمتلك مقومات سياحية مهمة وفريدة، على رأسها السياحة الأثرية المرتبطة بوجود عشرات المواقع التاريخية والتي تمثل أولى الحضارات، فضلاً عن السياحة الدينية المرتبطة بوجود المراقد والمقامات للكثير من المذاهب الإسلامية وبعض المراقد والمقامات التي ترتبط بديانات أخرى. ولفت إلى أنه على الرغم من ذلك، فإن السياحة في العراق بقيت راكدة من دون نمو لأسباب عدة، تقف على رأسها الأسباب السياسية والحروب والصراعات وتدهور الوضع الأمني طيلة العقود الأربعة الماضية.

وأضاف جبار في حديثه لـ«العربي الجديد» أن الأهمية الاقتصادية الكبيرة للسياحة يمكن أن تساهم بنسبة كبيرة في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للعراق، وتعمل على تحسين الميزان التجاري، إلا أن هذا القطاع قد لا يستطيع النهوض من دون أن تتكامل بقية المقومات الرئيسية المؤثرة بشدة على الاستقطاب السياحي، وعلى رأسها الاستقرار السياسي والأمني. وأوضح أن الكثير من القطاعات التنموية في العراق تعاني من الهيمنة المركزية وعدم الفهم العميق لموضوع الاستثمار، حتى بات القطاع العام اليوم رهين البيروقراطية التي أفقدته قدرته الإنتاجية، مبيناً أن قطاع السياحة العراقي ما زال عاجزاً بسبب القوانين والتعليمات النافذة التي تواجه إمكانية تطويره، وهناك محاولات محدودة محلياً للاستثمار في المجال الترفيهي المحلي التي قد لا تشكل فارقاً كبيراً. وأضاف أن القطاع السياحي اليوم، وفقاً للبيانات الرسمية، قد لا يكون مؤثراً

> دعوات لتسهيل الإجراءات السياحية وضمان أمن الزوار

بشكل واضح في حسابات الناتج المحلي الإجمالي، وأن السياحة الدينية التي كانت منتعشة في السنوات السابقة تضاءلت لأسباب اقتصادية تواجه معظم بلدان العالم. وحمّل جبار الساسة العراقيين مسؤولية تدهور قطاع السياحة العراقي، واعتمادهم على إيرادات مبيعات النفط، وقد تكون الجهود الإضافية لإنعاش قطاعات اقتصادية أخرى كالسياحة والصناعة غير مهمة بالنسبة لهم.

بدوره، كشف المتحدث باسم هيئة السياحة في العراق أحمد العلياوي عن أن من بين الأسباب التي أدت إلى تدهور قطاع السياحة العراقي هي الإجراءات الأمنية المشددة وشروط الإقامة التي يتلقاها السائح. وبيّن العلياوي لـ«العربي الجديد» أن تنوع المواقع السياحية في العراق قلما يتوافر في بلدان أخرى، ما يجعل السياحة في العراق متكاملة الجوانب إذا ما تم استثمارها بالشكل الأمثل، ونجاحها يتطلب عدة عوامل في مقدمتها تسهيل الإجراءات الأمنية، وضمان أمن السائحين، والعناية بالبنية التحتية والفنادق وشبكات الطرق وتوفير الخدمات السياحية. ولفت إلى أن عدم وجود هذه العوامل أدى إلى انحدار مؤشر النشاط السياحي العراقي، مشدداً على أهمية وجود تسهيلات ودعم للاستثمار وقناعة مجتمعية لتكون السياحة جزءاً من حياة المجتمع». وأضاف أن المشاكل التي تواجه قطاع السياحة تتأثر بالوضع الأمني وطبيعة الإعلام والدعاية، وتصوير البلد أنه غير مستقر أمنياً أدى إلى عزوف الكثير من السائحين، كما أن وزارة الثقافة وهيئة السياحة لا تمتلكان صلاحية تخوّلها تسهيل إجراءات قدوم المسافرين من الخارج الى العراق لغرض السياحة، وتشرف على هذا الموضوع أجهزة أمنية معنية.

وقال العلياوي إن هناك مكاتب وشركات سياحية غير مُرخصة وتعمل خارج اليات وضوابط عمل الهيئة، وتم إغلاق 200 مكتب من أصل 1000 مكتب في عموم العراق، وهذا القرار جاء بعد مخالفات عديدة ارتكبتها تلك الشركات، من جهتها، قالت لجنة الاقتصاد والاستثمار في البرلمان إن العراق لديه الكثير من المقومات التي تجعله بلداً سياحياً منافساً في المنطقة. وبيّن عضو اللجنة رفيق الصالحي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن ما يملكه العراق من مواقع سياحية طبيعية وتاريخية ودينية تجعله من البلدان الجاذبة للسياحة في المنطقة، وعلى الرغم من وجود هذا الكم الهائل من مقومات السياحة فإن العراق متأخر جداً عن دول الدول المجاورة له، لعدم توفر المتطلبات اللازمة للجذب السياحي من بنية تحتية وأماكن للإقامة والترفيه. وعن مستوى الإيرادات المالية للسياحة في العراق، كشف الصالحي عن صعوبة تقدير حجمها ومستوياتها، لأن السياحة في العراق مشتتة والمرافق ليست جميعها تحت سيطرة الحكومة المركزية، ولا توجد قاعدة بيانات توضح بالأرقام مستوى وحجم مداخيل السياحة في البلاد.

سياح في المدينة الأثرية في بابل (أحمد الربيعي/ فرانس برس)

ليبيا

قفزة قياسية في أسعار السماد

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

قفزت أسعار سماد اليوريا في ليبيا إلى 8 أضعاف عما كانت عليه العام الماضي. وقال عدد من المزارعين لـ«العربي الجديد» إن سعر القنطار وصل في السوق المحلي إلى 700 دينار أو ما يعادل 145,8 دولاراً. وأكد المزارع هاشم فضيلا من المنطقة الجنوبية في ليبيا أن سعر قنطار اليوريا ليس في متناول المزارعين، لافتاً إلى أنه لم يكن يتعدى 60 إلى 90 ديناراً منذ عام ومن دون دعم الحكومة. وأوضح أن الارتفاع طرأ على السلعة خلال الأشهر الخمسة الأخيرة من العام الحالي نتيجة الأزمة الأوكرانية.

وقال أستاذ الاقتصاد الزراعي بالجامعات الليبية علي بن طاهر، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إن كميات سماد اليوريا محدودة في السوق وسط الطلب المتزايد على السلعة، موضحا أن هناك مضاربات وتهريباً إلى الخارج، وإن لم تتدخل الدولة بشأن إعادة الدعم لو بشكل جزئي، فإن الأسعار سوف ترتفع مرة أخرى. وأضاف أن ارتفاع أسعار اليوريا سببه شح الإمدادات العالمية مع ارتفاع تكلفة الإنتاج نتيجة الحرب الروسية على أوكرانيا، فضلا عن أن الإنتاج المحلي لا يكفي الحاجة المحلية أساساً. وتخوف من أن يقود ارتفاع أسعار السماد إلى صعود أسعار المنتجات الزراعية، وسط الأمن الغذائي الهش الذي تعاني منه ليبيا في ظل الصراع السياسي القائم.

> مخاوف من تأثير كلفة الأسمدة على ارتفاع أسعار الغذاء

وكانت هيئة الحبوب تقوم ببيع البذور للفلاحين بسعر مدعوم بحوالي 50 في المائة من قيمة التكلفة، وعادة ما يحتفظ صندوق موازنة الأسعار بنحو 136 ألف طن احتياطي من الإنتاج، ولكن الصندوق قلّص دوره وأصبح لا يحتفظ بشيء، والحكومة لم تقم بشراء محصول الفلاحين. وكانت ليبيا تدعم الأسمدة واليوريا بقيمة 5 ملايين دولار، لكن الدعم توقف منذ عام 2015. وتزود «الشركة الليبية للأسمدة» الحكومية الأسواق المحلية باليوريا والأمونيا، ويبلغ إنتاج الشركة 900 ألف طن من اليوريا و700 ألف طن من الأمونيا سَنَوِيًا.

زراعة

القطن السوري أمام تحديات وجودية

غازي عنتاب ـ **أمين العاصي**

انحدرت زراعة القطن خلال سنوات الحرب التي شنها النظام على السوريين منذ مارس/ آذار من عام 2011، بعدما كانت في صدارة المحاصيل الاستراتيجية التي يعتمد عليها الاقتصاد السوري. وأعلنت حكومة النظام سعر شراء الكيلوغرام الواحد من محصول القطن المحبوب من الفلاحين لموسم 2022 بمبلغ قدره 4000 ليرة سورية (ما يعادل نحو دولار واحد)، وسط توقعات بزراعة 23,6 ألف هكتار وإنتاج نحو 72 ألف طن من القطن، منها 20 إلى 22 ألف طن في الأراضي التي تقع تحت سيطرة النظام.

(ماهر الموسى/ فرانس برس)

وتتمركز زراعة القطن في منطقة شرق نهر الفرات، التي تضم كامل محافظة الحسكة والجزء الأكبر من محافظتي دير الزور والرقة وجانبا من ريف حلب الشمالي الشرقي، وتسيطر هذه المنطقة الغنية بالثروات، وأبرزها الزراعية، قوات سوريا الديمقراطية.

وكانت زراعة القطن من أهم المحاصيل الاستراتيجية في سورية، ووصلت المساحات المزروعة قبل العام 2011 إلى نحو 250 ألف هكتار في محافظات الحسكة وحلب والرقة ودير الزور وحماة.

وقال عبد الرحمن العلي وهو من فلاحي ريف الرقة الغربي أشار، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنه «لم تعد زراعة القطن مجدية للفلاحين وسط تكاليف مرتفعة وأسعار منخفضة». وبيّن أن الفلاحين يتجهون إلى زراعات أكثر جدوى، مضيفاً أن زراعة القطن تبدأ في الشهر الرابع من كل سنة، ويبدأ القطاف في تشرين الثاني/ نوفمبر، «ولا يحصل الفلاح على ثمن قطنه مباشرة، وهذا أمر صعب في ظل الظروف المعيشية التي نعيشها». وأوضح أن الفلاح بدل زراعة القطن يزرع القمح ويستفيد من موسم صيفي من مختلف الزراعات، منها الخضرة أو الذرة أو فول الصويا. وأضاف: «زراعة القطن تحتاج إلى حوافر كبيرة للفلاحين. إذا استمرت الأوضاع على ما هي عليه اليوم لعدة سنوات أخرى، فربما لن تكون هناك زراعة قطن في سورية».

وقال المحلل الاقتصادي يونس الكريم، في حديث مع «العربي الجديد»، إن تراجع زراعة القطن «بدأ في عام 2008 بسبب قلة المياه والمحروقات، وهو ما أدى إلى تقليص المساحات المزروعة بالقطن»، مضيفاً أنه «في ذاك العام، بدأ رجال أعمال مرتبطين بالنظام باستيراد القطنيات من تركيا ومصر وكانت لهم مصلحة في القضاء على الصناعة النسيجية في سورية. وأشار إلى أن نفس الأسباب «لا تزال موجودة، إضافة إلى قلة اليد العاملة وصعوبات النقل وعدم توفر المحالج»، مضيفا: «اليوم زراعة القطن في سورية بمثابة تبديد للمال، لأنه لا يوجد أي دعم لهذه الزراعة من سلطات الأمر الواقع في البلاد».

تحقيق

يعاني السودان من أزمات اقتصادية متعادية بموازاة تضاؤل فرص حصوله على أي نوع من المساعدات، فيما عادت الخرطوم إلى نقطة الصفر من ناحية تجميد قرار الإعفاءات من الديون المتراكمة على البلاد خلال السنوات الماضية

إعفاء ديون السودان

تعليق القرار يعيد البلاد إلى نقطة الصفر

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

تسود أجواء من القلق في أوساط الاقتصاديين والمنتجين في السودان، البلاد التي كانت موعودة بإعفاء من الديون الخارجية والحصول على قروض ومنح، عادت إلى نقطة الصفر بعد الانقلاب العسكري، فيما أعطت الدول الكبرى الخرطوم موعداً ينتهي هذا الشهر للعودة إلى المسار المدني في انتقال السلطة، وإلا إلغاء اتفاقات إعفاء الديون. يأتي ذلك في ظل مخاوف من ارتفاع كلفة الديون مع تصاعد الفوائد عالمياً. فقد تم تعليق برنامج إعفاء الديون السودانية وكل اتفاقيات نادي باريس وأصدقاء السودان التي وقعت في 17 أيار/ مايو 2021، كذا توقفت الوعود التي أعلن عنها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بأن بلاده قررت شطب كامل الديون المستحقة على السودان والتي تبلغ نحو خمسة مليارات دولار، «بهدف تحرير هذا البلد الذي يشهد انتقالا ديمقراطيا من عبء الدين». وكانت باريس تستعد لتقديم قرض للخرطوم بقيمة 1,5 مليار دولار لمساعدتها في تسديد متأخراتها من الديون لصندوق النقد الدولي.

وأكد نادي باريس أنه بعد عزل القوات العسكرية للحكومة الانتقالية في السودان، تم تعليق التوقيع على الاتفاقيات الثنائية المنفذة لاتفاقية الإعفاء من الديون متعددة الأطراف إلى أن يتحسن الوضع ويستأنف تنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي.

ورأى اقتصاديون أن الانقلاب الذي نفذه قائد الجيش السوداني في أكتوبر/ تشرين الأول 2021 أدى إلى تجميد إعفاء الديون وإجماع المجتمع الدولي عن تقديم المساعدات الموعودة.

تجميد القرارات

ونجح السودان بعد سنوات من العزلة بإعادة علاقاته المتوازنة مع المؤسسات الاقتصادية الدولية العام الماضي، حيث تم الشروع في إعفائه من قرابة 50 مليار دولار من ديونه الدولي السودان حتى يونيو/ حزيران 2022 للتوصل إلى حل للأزمة السياسية والعودة لمسار الانتقال المدني الدولي، وإلا فستلغى خطة لإعفاء ديونه الخارجية.

تمسك بالسلطة

البلد الأفريقي لم يصل إلى اتفاق يرضي

> أعلنت مجموعة باريس سابقا إعفاء السودان من 14,1 مليار دولار

> المجتمع الدولي وضع شروطا ضمنها مكافحة الفساد والتنمية

عقب تطبيق روشتة صندوق النقد الدولي، التي قضت بفرض إجراءات قاسية أبرزها تحرير تامّ لأسعار الوقود والجنيه والدولار الجمركي. وفي أبريل/ نيسان من العام نفسه قرر البنك وصندوق النقد الدوليان أن السودان بات مؤهلاً للإعفاء من الديون الخارجية تحت برنامج إعفاء الدول الفقيرة المثقلة بالديون «هيبيك»، وبالفعل حصل السودان على موافقة لإعفاء 23,5 مليار دولار من ديونه البالغة 55 مليار دولار، ليصبح الدولة رقم 38 التي تحصل على إعفاء الديون في إطار المبادرة. وسبق أن أعلنت مجموعة نادي باريس إلغاء 14,1 مليار دولار من ديون المجموعة على السودان، إضافة لإعادة جدولة بقية الدين (9,5 مليارات دولار) إلى حين الوصول إلى نقطة الإكمال، مع التوقف عن سداد خدمة الدين خلال هذه الفترة.

ولكن انقلاب قائد الجيش عبد الفتاح البرهان أعاد البلاد إلى نقطة الصفر بعد أن جمّدت الدول الدائنة برنامج الإعفاء، ولوّح المجتمع الدولي بوقف المنح والمساعدات، وأمهل البنك المجتمع الدولي حتى اليوم، حيث ظل قائد الجيش السوداني متمسكا بالسلطة في وقت لا زالت القوى السياسية متخاصمة ولم تصل إلى توافق فيما بينها رغم المبادرات التي قامت بها قوى مجتمعية، آخرها المبادرة الأممية التي يقودها فولكر بيرتس المبعوث الأممي إلى السودان وابتداع الية ثلاثية لحل المشكل السوداني والتي بدورها توقعت نتيجة لتراجع قوى الحرية والتغيير (مجموعة أحزاب معارضة للانقلاب) ورفضها للمبادرة والحوار مع المؤسسة العسكرية.

ورأى الخبير الاقتصادي الفاتح عثمان في حديث مع «العربي الجديد» أن تعليق قرارات إعفاءات الديون مستمر إلى أن تأتي حكومة توافق سياسي ذات مصداقية. وأكد أن السودان لا يتلقى قروضاً من المؤسسات المالية الدولية منذ عام 1981 لكونه عاجزاً عن سداد أقساط الديون الخارجية، لكنه ظل يتلقى قروضا من المؤسسات المالية الإسلامية والعربية ولا زال هذا ممكناً.

15

مليون سوداني، اي ثلث السكان، يعانون انعداما حادا في الامن الغذائي، وفق برنامج الاغذية العالمي الذي حذر من ان النزاع والازمات الاقتصادية تدفع بالملايين الى مزيد من الفقر.

وقال إن اعفاء الديون الخارجية السودانية ضروري للاندماج في السوق والاقتصاد العالمي ولقدوم الاستثمار الأجنبي للبلاد، لكن الاقتصاد السوداني باق حالياً في المسار ذاته الذي كان يعيشه منذ أربعين عاماً تقريباً.

وانتقد أستاذ الاقتصاد بالجامعات السودانية محمد النابر في حديث مع «العربي الجديد» الوعود التي لم يتم الإيفاء بها. واعتبر أن من المعلوم أن الغرب حينما يرسل الأموال إلى أوكرانيا فإنما هذا يحصل لأهداف سياسية، ولكن في المنطقة العربية لا بقي بوعوده، وهنالك تجارب سودانية قبل انفصال دولة جنوب السودان حيث التزم المجتمع الدولي بخمسة مليارات دولار، ولم يدفعها. لكن وزير المالية السوداني الأسبق الدكتور إبراهيم البدوي، دعا للتفكير في أسباب الانقلاب ومقارنتها بشروط البنك وصندوق النقد الدولي لإعفاء الديون والتي شملت بعض القرارات المتعلّقة بالوضع الداخلي حيث نصت الفقرة 26 من الإصلاحات الهيكلية الواجب تنفيذها في إعفاء الديون وإعادة إطلاق الصرف التنموي، على ضرورة مكافحة الفساد وتحسين الحوكمة وهي من الأولويات الرئيسية، بجانب إنشاء لجنة مستقلة لمكافحة الفساد وقانون جديد لذات الغرض.

تأهيل الاقتصاد

وأيضاً من الشروط المتفق عليها بين السودان والمؤسسات المالية الدولية والدائنين، التطبيق الكامل للقانون الذي تمت إجازته في العام 2020 والذي ينص على التفكيك الكامل لمؤسسات النظام السابق وتقديم الأفراد المتهمين بالاعتداء على المال العام للمحاكم أيضاً نشر قائمة بالشركات المملوكة للدولة وقطاع الأمن. وأكد البدوي خلال ندوة بثت عبر فيسبوك، أن من أسباب الردة السياسية التي حدثت بالانقلاب العسكري عدم رغبة الانقلابيين في مواصلة برنامج الإصلاح المؤسسي بما في ذلك لجنة إزالة التمكين التي كان من المفترض دعمها بلجنة قانونية لمكافحة الفساد. وقال البدوي أن اللقاء الذي جمع المدير التنفيذي للبنك الدولي مع رئيس الوزراء السوداني آنذاك عبد الله حمدوك، أكد على أن السودان سيكون من اكبر الدول الأفريقية المستفيدة من الدعم المالي للصندوق والبنك الدولي بعد التأهيل، وأشار إلى وجود خطة لتأهيل البنى التحتية من مطارات، وطرق وسكة حديد، للربط مع دول الجوار بما يساهم في جذب الاستثمارات الخارجية. وأوضح البدوي أن المساعدات التي كان من المفترض أن تصل للسودان تشمل 2,5 مليار دولار خلال عامين للموازنة يدفع منها صندوق النقد الدولي مليارَي دولار دعما للتوازن الخارجي، بجانب الدعم من الشركاء (مؤتمر برلين) لدعم أنشطة الحكومة الانتقالية بمبلغ مليار دولار منها 400 مليون دولار من البنك الدولي، وما تبقى من الشراكات الثنائية لتمويل برنامج دعم الأسر والتحول الرقمي.

ديون متنوعة على الخرطوم

تتنوع ديون السودان من صناديق دولية وإقليمية مروراً ببنوك تجارية وانتهاء بدول. بعض الجهات أقرضت السودان مبالغ ضخمة وأخرى استدان منها السودان مبالغ ضئيلة جداً. وتندرج ديون السودان في ثلاث قوائم رئيسة، تشمل دائنين متعددين، وقائمة لبنوك تجارية عالمية وقائمة لقروض ثنائية بين السودان ودول تُقسم عادة إلى فئتين: أعضاء نادي باريس وقائمة دول من خارج نادي باريس. تبلغ قيمة ديون السودان ضمن الدائنين المتعددين حوالي 5,5 مليارات دولار، فيما تصل قيمة ديون الدائنين الثنائيين إلى حوالي 31,8 مليار دولار، منها 16,1 مليار دولار لدول أعضاء نادي باريس. أما ديون السودان التي تعود لبنوك تجارية دولية فتبلغ قيمتها 5,9 مليارات دولار، إضافة إلى 4,6 مليارات دولار لنادي لندن، و1,2 مليار لجهات أخرى، وهم عدد كبير من حاملي الديون، وإضافة إلى الديون الكبرى، هناك دول دائنة للسودان بيد أن ديونها قليلة جداً، إذ نجد أن أيرلندا مثلاً دائنة للسودان بمبلغ 7,6 ملايين دولار، بينما للمجر ديون على السودان تبلغ 17,9 مليون دولار، كما أن ديون روسيا على السودان تبلغ حوالي 23 مليون دولار.

تصاعد الضغوط المالية على السودان (أشرف الشاذلي/ فرانس برس)